الأسرة والمسكن بين الحاجات والوظائف

الاستاذ الدكتور مصطفى عوفي

جامعة باتنة

الأستاذة هالة لبرارة

جامعة خنشلة

مقدمة :

باعتبار الأسرة الخلية الأولى لتكوين المجتمع الإنساني وأنها ضرورة ومطلب اجتماعي وحق مشروع لكل فرد، فهي إذا تحتاج إلى ما يدعمها لتلبية حاجاتها و أداء وظائفها للاستمرار على نحو يضمن لأفرادها الرفاه والاستقرار، لذلك فاهم ما يجب توفيره لهذه المؤسسة الاجتماعية هو توفير بيئة سكنية ملائمة لان المسكن يمثل حق أساسي للأسرة وجزء جوهري من الحق في الحياة وهو احد أهم المقومات الحياتية، ففي ظله تقوم الأسرة بوظائفها وتكون في مأمن عن العديد من المشكلات النفسية، الجسدية، الأخلاقية والاجتماعية ولضمان استيفاء كل حاجات الأسرة والمطالب الضرورية لمعيشتها لا بد لها من امتلاك مسكن ملائم ينتظم تبعا لوظائف متنوعة وبطريقة تقنية ولمسات فنية وجمالية يستجيب فيها للحاجات المختلفة والمتطورة للأسرة ويعبر بصورة صادقة عن خصوصيتها ويحفظ شخصيتها وثقافتها فلا تكون للمسكن أهمية أو معنى دون أخذه في الاعتبار متطلبات الأسرة المتطورة والمتغيرة بتعقد ظروف الحياة ومن بين تلك المتطلبات: الراحة، الاستقرار، الأمن، الصحة، الرفاه، الحرية، الخصوصية، وكل أنواع التفاعل والعلاقات الاجتماعية. ومسؤولية إيجاد التوازن بين حاجات الأسرة ووظائف المسكن يتحملها علم الاجتماع الذي يهتم بالأسرة والمسكن معا من خلال البحث في العلاقة التي تربطهما في مجال الحاجات والوظائف، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال علاقة الصورة المادية للمسكن بالجوانب الاجتماعية والثقافية للأسرة والتي تعبر عن حقيقة الحياة فيه. ومن خلال ماتقدم نحاول فهم الإشكال التالي:

* هل يؤدي المسكن وظائفه على نحو كامل تجاه الأسرة، بحيث يستجيب فيه لحاجاتها المتنوعة والمتطورة ويستوعب أفرادها؟

1- تحديد المفاهيم:

أ- مفهوم الأسرة:

الأسرة لغة : مشتقة من "الأسر" والأسر لغة يعني القيد، يقال أسر أسرا وأسار قيد هـ ، وأسره أخذه أسيرا، والأسر من أنواعه: ما يكون طبيعيا لإخلاص منه كما يكون في حالة الخلقة، أو يكون "الأسر" أو "القيد" مصطنعا أو صناعيا كالأسر في الحروب، أو يكون "الأسر" اختياريا يرتضيه الإنسان لنفسه، ويسعى إليه لأنه يعيش مهددا بدونه، ومن هذا الأسر الاختياري اشتقت الأسرة.

ومن حيث كانت الأسرة أهل الرجل وعشيرته، فإن "الأسر" والقيد هنا يفهم منه العبء الملقى على الإنسان أي المسؤولية. [1]

أما **إصطلاحا:** فقد عرفت كما يلي:

-"... كل فرد من بني البشر في أي زمان ومكان قد ولد وتربى في أسرة تتكون في مجموعها من ثلاث أفراد على الأقل: هم شخصين بالغين وطفل أي الأب و الأم وطفلهما ..." [2]

- "الأسرة هي الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، ومؤسسة من المؤسسات الاجتماعية ذات الأهمية الكبرى ففيها نبدأ حياتنا الأولى ونتعود عليها، وهي تصنع أولى خبراتنا، وفيها تتشكل شخصيتنا وهي مصدر الأخلاق، والدعامة الأولى لضبط السلوك، ويلقى فيها الكبار والصغار مصدر الرخاء.[3]

- الاتحاد القائم بين الرجل و المرأة بصورة يقرها المجتمع هو الأسرة، فالزواج مرحلة وشرط ضروري لقيام الأسرة، وهي نتاج التفاعل الزواجي.[4]

- ليس من الضروري أن تتكون الأسرة من ذكر وأنثى وأطفالهما، فقد تتألف الأسرة من أحد الوالدين الأب أو الأم، أو قد تتكون من زوجين لم يرزقا بأطفال.[5]

- كما يعتبر بعض العلماء أن الأسرة هي جماعة اجتماعية تربطها علاقات تأتي من خلال الزواج والقرابة أو التبني، وان أعضاءها يعيشون معا.[6]

- تطلق كذلك كلمة الأسرة على كل جماعة يربط أفرادها بعضهم ببعض رابطة قرابية وتختلف أوضاع الأسرة باختلاف المجتمعات، ويبدو اختلافها في العشائر البدائية وهي التي تمثل أقدم وضع إنساني واسعا كل السعة. فكانت الأسرة تشمل جميع الأفراد المنتمين إلى طوطم واحد وهم الذين تتألف منهم العشيرة، فإشراك الأفراد في الطوطم يجعلهم أسرة واحدة. ثم أخذ نطاق الأسرة يضيق شيئا فشيئا حتى وصل إلى الحد الذي استقر عليه الآن في معظم الأمم، فأصبحت الأسرة لا تشمل سوى الزوج والزوجة و أولادهما، وقد اصطلح علماء الاجتماع على تسمية الأسرة في نطاقها هذا بالأسرة الزواجية Famille conjugale[7] أو النووية Nuclear family.

أما الأسر التي تتكون من الجد والجدة وأولادهما والأحفاد، أي أنها تحوي أكثر من جيلين فيصطلح عليها تسمية الأسرة الممتدة Extended family كما توجد أيضا الأسر الأكثر تعقيدا polygan family وفيها يكون تعدد الزوجات بالنسبة للرجل سواء الأب أو الجد وبهذا يزداد عدد الأسر داخل الأسرة الواحدة ليصبح ما

---

[1] – عبد المجيد سيد منصور : زكريا أحمد الشربيني ،الأسرة على مشارف القرن 21–الأدوار .المرض النفسي.المسؤوليات ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2000 ص 15 .

[2] : سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ص 34

[3] : عبد الهادي الجوهري: أسس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة 1997، ص 27

[4] : محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية، بيروت، ص 196

[5] : غريب سيد أحمد و آخرون : دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص18

[6] : محمد الجوهري، عليا، شكري: علم الاجتماع الريفي الحضري، القاهرة، سنة 1980، ص 48

[7] : إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ،سنة 1975، ص 38

يصطلح عليه الأسرة المركبة composed family وباتحاد الأسر المركبة نصل بما يسمى إلى العشيرة clan، tribe[1]

ب- **المسكن :**

- **من الناحية اللغوية** السكون أي ثبوت الشيء بعد تحركه ويستعمل في الاستيطان، فنقول نذهب إلى سكن فلان أو مكان سكن فلان أي المكان الذي أستوطنه فلان.[2]

-**أما من الناحية الااصطلاحية** يعرف كمايلي :

- السكن هو الإيواء والانتفاع لقوله تعالى" والله جعل من بيوتكم سكن"[3]

وللمسكن مرادفات مثل : البيت والمنزل والدار والمأوى وتعرف على أنها مكان الإقامة، وهو الذي يؤمن استقرار الحياة للناس.[4]

- واقترن اسم البيت بمعنى العائلة لان البيت أو المسكن هو رمز العائلة، والمنزل كمصطلح مرادف يعني مكان النزول أي الحلول بالمكان والتوطن فيه.[5]

- والمسكن هو المنزل الذي تسوده العلاقات الإنسانية والذي يكفل تماسك الأسرة ورقيها وفيه يبلور كل فرد منها ذاته وكيانه الاجتماعي ويحمي حياته الخاصة بشكل عادي. ويكون بذلك من أهم حاجات حياة الفرد والأسرة وشكل من أشكال ثقافتها المادية.

ويعرف "بيار جورج" المسكن بأنه عنصر أساسي للارتباط بين الفرد والعائلة والوسط الاجتماعي، وهو يصنع نموذجا من الإنسانية. [6]

- واعتبر المسكن على أنه مكان يوفر الراحة ووظائف مهمة، فهو نمط تنظيمي لحياة الناس في الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، فالمسكن هو خلق مساحة يومية للعديد من العلاقات الأسرية، حيث يعيش الفرد علاقات حب وود اتجاه مسكنه ومن يشاركونه المسكن، بهذا يكون المسكن شيئا حيا له خصوصيته ومميزات هندسية تعزز ملامح الألفة بين أفراد الأسرة فيه.[7]

وفي بحث حول التكوين الوظيفي للمدينة الإسلامية ترى "سارة ميمنة" أن المسكن يحمي من عوارض الطبيعة ومكان مقدس يحفظ النساء والأهل. هذا ما نجده في قوله تعالى"لاَ تَدْخلوا بيوتًا غَيْرَ بيوتِكمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسوا وَتسَلِّموا عَلَى أَهْلِهَا"[8].

---

[1] : دنكن ميتشال، تر، إحسان محمد الحسن: معجم علم الاجتماع، دار الطليعة ، بيروت، ط2، سنة 1986، ص97

[9] : إبراهيم يوسف : إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، مطبعة أبو داود، سنة 1992، ص4.

[3] : سورة النحل: الآية 80، عن رواية حفص.

[11]: أحمد صبور: المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، مج 3، مكتبة الحياة ، بيروت، سنة 1959، ص 59.

[12] : الشيخ أحمد رضا : معجم فن اللغة ، المجلد 2 ، مكتبة الحياة، بيروت، سنة 1959، ص 59.

[13] : محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص 80.

[7] : غاستون باشلار: جمالية المكان، تر: غالبا ماسا، دار المجد، بيروت، سنة 1987، ص 42.

[8] : سورة النور، الآية 27، من رواية حفص.

وتعرف "ليتا. بان (Lita. Bane)" –إحدى خبيرات الإسكان بمجال العلوم المنزلية في الهند– المسكن: "أنه المكان الذي يقيم فيه أفراد تربط بينهم روابط حب وتعاطف، وهو المكان الذي تنبع منه علاقة المحبة بين الأبوين وبين كل فرد في الأسرة، والتي يسعد بها الأطفال والكبار وهو المكان الذي ينعم فيه الفرد بالراحة والخصوصية والذي يشعر فيه بالأمان. وهو المكان الذي يسعد فيه الفرد بممارسته لهواياته، و هو المكان الذي يحفظ فيه الفرد خزانة ماله. وهو المكان الذي يشعر فيه الفرد باحترام الآخرين، والوفاء والإخلاص، والأمانة، وأشياء أخرى يشعر ويتمتع بها الفرد. إنه مصدر العطاء والوفاء ومكان لممارسة الهوايات، والخلق والإبداع"[1].

من المسلم به في عصرنا الحاضر، أن حق السكن هو أحد الحقوق الأساسية والمشروعة للإنسان، هذا الحق يتسم بأهمية خاصة في سائر بلاد العالم عامة، وفي العالم العربي خاصة، حيث اقتناء المسكن يشكل إحدى القيم الاجتماعية، ويرمز إلى الهوية الشخصية والأسرية، وهو فوق كل ذلك دليل انتماء وكرامة الأسرة.[2]

فقديما كانت الأسر العربية تمارس نظام السكن الأبوي أي السكن في بيت الزوج ، ولكن حاليا وبسبب التحضر والتصنيع تعرض النظام الأبوي للأسرة الممتدة إلى الضعف والتفكك ومعه ضعفت أسس هذه الأسرة وتبعثرت علاقاتها القرابية. وهذه الحقيقة المهمة أسهمت إسهاما فعالا في تحويل نظام سكن الأسرة إلى نظام السكن في منزل جديد. ونظام السكن في بيت جديد يعني قيام الزوجان بالعيش معا في دار مستقلة عن دار أهل الزوج، وأهل الزوجة، إلا أن التغير الذي طرأ على نظام مسكن الأسرة كان بطيئا، وتدريجيا.

فالمسكن هو ذلك الإنشاء الهندسي المصمم بطريقة فنية وجمالية راقية، فهو بذلك وعاء فيزيائي وضع لتنتظم تحت سقفه الأسرة بكل ما تحمله من خصوصية وعادات وتقاليد، فيصبغ بالطابع الإنساني ليصبح مكانا حيا يعبر عن معنى الحياة بلغة بصرية، ويشترط أن يكون ملائما للسكن الآدمي بحيث يؤدي وظائف متنوعة وراقية يستجيب فيها لحاجات ومتطلبات مستعمليه. فهو باختصار مأوى مصمم لحماية الأسرة وتلبية حاجاتها المختلفة ويعكس الصورة الحقيقة لشخصيتها وكل ماتحمله من مبادئ.

جـ– بالنسبة للمفاهيم التي تندرج ضمن البحث وهي:

1– حاجات (متطلبات) الأسرة: الحاجة في علم النفس لفظ يستخدم للإعراب بصفة عامة عما يفتقر إليه الكائن الحي للحفاظ على حياته كالطعام والشراب والمأوى والحماية من الخطر.[3]

فيعتبر موضوع الحاجات الإنسانية النفسية والاجتماعية من المواضيع الحساسة في وقتنا الحاضر، ولعل من أهم المقاييس التي يقيم بها رفاهية وازدهار شعب ما هو ارتفاع مستوى المعيشة والقدرة على إشباع الحاجات الضرورية للأفراد وضمان مستقبلهم.

أما حاجات الأسرة فتتمثل في كل المطالب الضرورية والثانوية التي يسعى أفراد الأسرة إلى تحقيقها من أجل الاستمرار في حياة مستقرة، وهذه الحاجات متنوعة وتتطور وتتغير بتطور المجتمع وتغير ظروفه المحيطة كالحاجة إلى المأكل والمشرب والمأوى والملبس وتوفير سبل الراحة والرفاه والتعليم والصحة.

---

[1] : الدكتورة سلوى محمد سعيد: الإسكان، المسكن والبيئة، جدة 1986، ص17.

[2] : نفس المرجع ، ص18.

[3] : محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص 223.

2- وظائف المسكن: تعرف وظيفة المسكن في التحليل الوظيفي على أنها إيواء شخص أو أشخاص بمستوى محدد من الجودة، هذا الإيواء يقتضي من المسكن تحقيق الوظيفة الأساسية كمسكن، وهي وظيفة مشتركة بين الناس وعبر المكان والزمان.[1]

ومن خلال الحاجات التي تفتقر إليها الأسرة نستخلص أهم الوظائف التي يمكن أن يقوم بها المسكن من خلال فظاءاته ومجالاته وتجهيزاته ليستجيب لمتطلبات مستعمليه، فمثلا يؤدي المسكن دور الحماية والاستقرار النفسي والجسدي وهما أهم ما تصبو إليه الأسرة للحصول عليه.

3- الاستعمال (الاستخدام) السكني: ونقصد به طريقة استعمال الفضاءات والمجالات الداخلية للمسكن من قبل الأسرة وكيفية تحويلها حسب حاجاتها المتنوعة والمعقدة، أي طريقة استخدام الأسرة للمسكن وفق متطلباتها أو خضوع الأسرة لاستعمال معين حسب تصميم المسكن.

وسوف نتناول هذه المفاهيم بالتفصيل كمايلي :

1- متطلبات (حاجات) الأسرة:

تسعى الأسرة في الجزائر كغيرها من أسر العالم إلى تحقيق ذاتها وتقوية شخصيتها وتعزيز مكانتها داخل المجتمع، وهذا لن يتحقق لها إلا من خلال توفير كل متطلبات وحاجات أعضائها، خاصة وهي تعيش في عصر أصبحت فيه الكماليات ضرورية، وعسر بذلك عليها ترتيب متطلباتها حسب الأولويات، وفي ظل كل هذا التقدم الصناعي والتكنولوجي والتقنية أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه خطر التفكك والانهيار بسبب تعرضها لأزمات ومشاكل تشمل كل جوانب الحياة المادية والمعنوية، فتعقدت عليها الأمور وتطور حاجاتها بتطور المجتمع وتعقد ظروفه، لذلك تحاول بذل جهد مضاعف حتى ترتب ما ترغب بتلبيته من ضروريات كالمأكل والمشرب أولا ثم المسكن ثانيا، هذان المتطلبات هما أول وأهم ما تحتاجه الأسرة وأي فرد حتى يحققا الاستمرار، وفيما يلي نضع صورة عامة للحاجات والمتطلبات الضرورية للأسرة:

موضوع الحاجات الأسرية شد اهتمام الكثير من العلماء بالدراسة والبحث، وكان نتيجة لمعالجاتهم وأبحاثهم تحديد أربع (4) اتجاهات هامة في ميدان الحاجات الأسرية هي:

1- اتجاه الحاجات : يستخدم "بول هنري و شمبار دولو"[2] هذا المفهوم ليعبر على عن كل الحاجات التي تخص الفرد والأسرة كمجموعة للحفاظ على استمرارية حياتهم، وركز "بول هنري" على المسكن كأهم حاجة تلبي الحاجة إلى المأكل، وإثر معالجته السلوك الأسري داخل المسكن حدد ما تحتاجه الأسرة لتستقر وتنمو فيما يلي:

* الحاجة إلى امتلاك المجال
* الحاجة إلى الشعور بالاستقلالية داخل المسكن
* الحاجة إلى الراحة النفسية والجسدية.
* الحاجة إلى وقت وجو من الرفاهية والحرية دون وجود أي عوائق.

---

[1] : بلقاسم الديب: أثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني، دراسة ميدانية مقارنة بين مدينتي بسكرة وباتنة، رسالة دكتوراه دولة،غير منشوراه ، جامعة قسنطينة سنة2001، ص35.

[2] : Paul henri chambard delawe : Des hommes et des villes, petite bibliothèque, Paris, 196

* الحاجة إلى الخصوصية، أي حياة خاصة بكل عضو من أعضاء الأسرة.
* الحاجة إلى الحصول على مسكن يتوفر على وظائف كاملة تلبي كل حاجاتهم.
* الحاجة إلى وجود علاقات سكنية تسودها الألفة والمودة.
* الحاجة إلى إقامة علاقات خارج محيط المسكن خاصة علاقات الجيرة.

كانت هذه أهم ما تحتاجه الأسرة لتحس بأنها قادرة على إزالة ما يعيقها في التقدم والرقي، ونلاحظ أن جملة الحاجات التي ذكرها "بول هنري" تمثل علاقة تبادل وتكامل بين وظائف المسكن الملائم والحاجات الأسرية وهو ما طرحناه في إشكالية بحثنا.

2- الاتجاه المتعدد الاختصاصات: يتزعمه كل من "ميبرت مور" و "جون راكس" ركزا بحوثهما كذلك على المسكن، فتوصلا إلى أن السود هم أسوأ الجماعات من حيث افتقارها إلى تلبية حاجة المسكن، وهنا يبرز لنا متغير العنصرية، فنوع السلالة يؤثر في تحديد من هم أحق بحصولهم على مسكن ملائم دون غيرهم ، وظهرت بذلك الوظيفة الطبقية في الإقامة السكنية فهناك:

- طبقة تقيم في مسكن خاص تملكه وهي أكثر الطبقات حظوظا.
- طبقة تنتظم في مساكن حكومية في إطار الإسكان العام بطريقة الإيجار.
- طبقة تستأجر من الأفراد مساكن للإقامة (إيجار خاص).[1]

وكانت أهم نتيجة توصلا إليها الباحثان في دراسات أخرى في المجال نفسه أن للظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية دور كبير في تحديد نوع الطبقة في السكن [2]، ويكون بذلك أفراد الطبقة ذوي مركز متقدم في المجالات السابقة هم أوفر حظا في الحصول على ما يحتاجونه دونا عن غيرهم.

3- الاتجاه البنائي لـ"منوال كاستال "[3]: يبين أن المسكن هو مركب مهم يضم مجموعة من المركبات الجزئية تشكل الفضاءات الداخلية أو المجالات أو الفراغات، خصصت لأداء وظائف محددة تعتمد على بعضها البعض اعتمادا متبادلا، وتشكلت هذه الفراغات والوظائف تبعا لخصائص مستخدميها وتلبية لحاجاتها.

4- الاتجاه التكنولوجي لـ"فوك و فوري": فقد اعتمدا على تحليل دور العامل التكنولوجي في استعمال المجال استعمالا عقلانيا من خلال تنظيم الفضاءات الداخلية وتوطيد العلاقات السكنية داخليا وخارجيا وتوجيه سلوكيات الأفراد ولهذا تستخدم الوسائل الحديثة والتقنية في تجهيز المساكن بأرقى التجهيزات الفردية والجماعية لتمكن الأفراد من مواكبة العصر.[4]

---

[1] : John rex : The sociology of a zone of transition in urban sociology, Oxford , 1968, p.p. 214-215.

[2] : John rex and Robert Moore : Community and conflict, London, Oxford, University press, 1967, p 53

[3] : Manuel castel les : La question urbaine, Paris, 1972, p. 42

[4] : Santos Milton : Les villes du tiers monde, France, 1971, p.p. 43-44

من خلال ما تقدم يتبين أن الحاجة إلى المسكن أهم مطلب للأسرة في كل مكان وزمان ومهما كانت الطبقة التي تنتمي إليها الأسر، فاتحاد المسكن والأسرة يشكل لنا عالما من العلاقات المحسوسة واللامحسوسة ، أما الجانب المحسوس فيتمثل في الوصف المورفولوجي للبناء وكل عناصره الداخلية والمحيطة وتحليل جمالياته بإضفاء لمسات فنية للأثاث والأمتعة. أما الجانب اللامحسوس فيتمثل في خصوصية الأسرة وما تحمله من أفكار ومشاعر ورغبة في التآلف وإقامة علاقات حميمية بين الأفراد والمسكن والمجتمع والبيئة المحيطة.

وهناك صورة أخرى لتوضيح حاجات الأسرة تتمثل في أن يقوم التكامل في حياة الأسرة على أساس من توفير الإشباع اللازم للحاجات التي يحتاج إليها الفرد في حياته الأسرية، ويقوم هذا الإشباع على ضرورة توافر الموارد الاقتصادية والمالية التي تسمح بتوفير هذه الحاجات بأشكالها المختلفة.

و الحاجات المادية مختلفة متباينة، وهي نسبية لكل إنسان تبعا لوضعه في المجتمع ومستواه المعيشي الذي يرتبط به، وهذه بطبيعة الحال مرتبطة بدخله وموارده التي يحصل عليها.

وحاجات الناس كثيرة ومتباينة ولا تقف عند حدود معينة، كلما اشبع منها حاجة ضرورية ذات درجة قصوى، ظهرت له حاجات أخرى أقل إلحاحا، ويتنقل فيها بين الضروريات إلى أن يصل إلى الحاجات الكمالية أو الأقل ضرورة، وكلما ظهرت موارد مالية جديدة ظهرت له حاجات جديدة تسعى الأسرة للحصول على الإشباع اللازم لها وهكذا ...

وهناك تسلسل في مدى ضرورة الحاجات وأولوياتها للأسرة وأفرادها كما تختلف مستويات الإشباع المطلوب والتي يجب أن تتناسب مع مستوى الدخول والموارد المعتمد عليها في توفير هذه الإشباعات اللازمة[1].

ويمكن استعراض الحاجات المعيشية اللازمة للأسرة فيما يلي:

1- المأكل والمشرب

2- المسكن

3- الكساء

4- الخدمات الطبية والصحية

5- الخدمات التعليمية

6- الخدمات الترويحية

7- الخدمات الثقافية والدينية

8- المواصلات.

2- المسكن مطلب ضروري للأسرة : الإنسان والمسكن وحدة متكاملة تعبر عن تمازج ظاهرتين معقدتين بين الذات والموضوع، بين الروح والجسد فالمسكن ليس فقط مجرد ذلك الإطار الفيزيائي المشيد بأسلوب هندسي راق وتقنية عالية بل يمتد إلى أسلوب حياة ساكنيه وإلى زخم متنوع ومتشابك من العلاقات الاجتماعية.

---

[1]: أحمد يحي عبد الحميد: الأسرة والبيئة، مراجعة وتقديم: عبد الهادي الجوهري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1998، ص30.

و مما لا شك فيه أن المسكن يعبر عن أهم الحاجات الأساسية للإنسان التي تلي حاجته إلى الطعام، والدليل على هذا هو تفننه منذ بدأ الخلق في بناء ما يحتاجه من مأوى حسب الظروف التي تحيط به والإمكانيات المتاحة له، فالتاريخ يشهد أن الإنسان جعل من الكهوف وأعالي الأشجار بيوتا له تقيه من قساوة الطبيعة والحيوانات المفترسة ثم تطور إلى بناء الأكواخ ذات القبب المصنوعة من الأغصان، إلا أن كل هذه المساكن لم تكن قادرة على توفير الوقاية كاملة، وبتقدم الزمن وتراكم خبرة الإنسان وتطور فكره تعلم بناء مساكن مقاومة لكل الظروف البيئية حيث استعمل الخشب، الطوب، الإسمنت المسلح، الحديد وغيرها من مواد البناء الصلبة، كما استطاعت هذه المساكن أن توفر للإنسان الأمن والراحة والرفاه، وغيرها كثير مما تتيحه من متطلبات وحاجات وما تؤديه من وظائف.[1]

فأسر هذا العصر تبذل جهدا من أجل الحصول على مسكن يرقى بمستوى طموحاتها، لأنه موطنها الأصلي، ويعبر عن وعاء فيزيائي يحفظها وخصوصيتها من أعين المتطفلين، ويوفر لها الاستقرار والسكينة، لأنه الملجأ الوحيد للمرأة والرجل وأولادهما. إذن فالمسكن يحتوي الأسر وأي تغير في نوعية ودرجة هذا الاحتواء يؤدي مباشرة إلى تغير بنية الأسرة وكذا دورها في المجتمع.

ونرى أن البيت العربي والأسرة العربية يشكلان وحدة متكاملة فقد كان التقسيم الهندسي للبيت تُراعى فيه الأحكام الشرعية الإسلامية التي تحرص على منع الاختلاط والحفاظ على حُرمة النساء وحمايتهن من أعين الفضوليين، وقد كان البيت في بعض المجتمعات، ينقسم إضافة إلى الغرف الخاصة بكل زوجين، إلى قسمين: رجالي ونسائي، أما القسم الرجالي فهو خاص بالذكور من أبناء الأسرة يجتمعون فيه ويستقبلون فيه زُوارهم، أما في حين أن القسم النسائي كان أعضاؤه أكثر عدداً حيث كان يضم، إضافة إلى الأم وبناتها وزوجات أبنائها، النساء المطلقات أو الأرامل داخل العائلة واللواتي تقع مسؤولية إعالتهن والنفقة عليهن على الذكور داخل الأسرة، وقد كان لهذا التضامن الأسري دوره الفعال في التغلب على إحساس الوحدة والنبذ من جهة ، وتأمين النفقة والحضانة للأولاد من جهة أخرى[2]. وقد كان لهذه الزيادة داخل الأسرة الواحدة أثره في إيجاد جو التضامن والألفة داخل البيت، فكان الجميع يتعاون من أجل مصلحة أبناء هذا البيت الكبير، فالأعمال خارج البيت يقوم بها الرجال الذين لا تهمهم مصالحهم الشخصية على قدر ما تهمهم المصلحة العامة للأسرة التي يحرصون على المحافظة على اسمها وشرفها، أما الأعمال داخل البيت من خدمة وسهر على راحة أبناء هذه الأسرة فقد كان من اختصاص القسم النسائي التي تتولى السلطة فيه وإدارة شؤونه الأم التي كانت تعد الآمرة الوحيدة في هذا القسم، والتي يسعى الجميع لكسب ودها ورضاها، وقد كان لهذا الجو التضامني في هذا القسم دوره المهم أثناء المرض والنكبات حيث تتعاون جميع النسوة في خدمة المريض وتطبيبه وتخفيف المسؤولية عن كاهل الشخص المسؤول مسؤولية مباشرة

---

[1] : السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية سنة 1987، ص235.

[2] : محمد عبد المنعم نور: الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص76.

3- أبعاد المسكن: للمسكن ثلاثة أبعاد أساسية مهمة لبناء مسكن ميسر يؤدي وظيفته على أكمل وجه ويساهم في أيجاد بيئة محفزه على العطاء الإنساني فكرياً و مادياً، ونشير إلى أن هذه الأبعاد توضح لنا بعض الممارسات الخاطئة في البناء نجدها في تحليل أبعاد المسكن.

و هذه الأبعاد الأساسية الثلاثة هي:

* البعد الاجتماعي. ** البعد الهندسي. *** البعد الإجرائي.

* **البعد الاجتماعي** [1]: المقصود بالبعد الاجتماعي تلك المعايير الاجتماعية المؤثرة على تصميم وتشييد المسكن، وهذه المعايير تأخذ بأسس عملية تصميم وبناء المسكن والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- النمطية المسيطرة على التصميم والتشييد وذلك بسبب مجارات الآخرين وتماشياً مع وضع سائد في حقبة معينة(موضة) فنجد في كل فتره معينه ما بين كل خمسة أعوام إلى عشرة أعوام يعود نمط معين من أنماط التصميم ومواد البناء ومن أمثلة ذلك زوايا قائمة ثم تحول النمط إلى زوايا دائرية، وهكذا في فيما يخص عنصر معين. وفيما يخص العناصر الأخرى تتكرر نفس الدورة في أعمال الواجهات من تصميم ومواد الطلاء وغير ذلك.

- الاحتياط للمستقبل وهو أن يفكر الفرد في تغيير وظيفة المسكن مستقبلاً، فقد يحّول المسكن إلى وحدات للاستثمار وقد يحوله إلى مبنى إداري أو تجاري أو غير ذلك مما يجعله يضع من الاحتياطات والمبالغات ما يرفع التكلفة ويحيد بالمسكن عن وظيفته.

- التعميم وعدم مراعاة خصوصية المكان والزمان، فنجد أن نوعية التصميم والبناء في الشمال والجنوب والغرب والشرق والوسط، وفي السهول والجبال وفي المناطق الباردة والحارة والمعتدلة والجافة وذات الرطوبة، كما في المدينة والقرية واحدة ، كما أن نفس النوعية تطبق في مساكن المراكز الحضرية وفي الأرياف ولم تؤخذ تلك الاعتبارات في الحسبان، كما أن الاعتبارات الزمنية في تغير أنماط الأسرة وتغير سبل العيش والتحول في عدد وتكوين أفراد الأسرة عما كان سابقاً أيضاً لم تؤخذ كما ينبغي في مسألة السكن.

- الاعتقاد الزائد بالمعرفة وهو قناعة الفرد بأنه أدرى بشؤونه وهو يعرف بالضبط ما يريد حتى في المسائل الفنية التي يجهلها، فنجده يحوّل وظيفة المعماري والمهندس من مهمة التفكير والإبداع إلى مجرد منفذ لتعليمات يصدرها بحجة المعرفة كما أسلفنا وبحجة أن المال ماله وله الحق فيما يشاء وهذا مرتبط بالوعي الاجتماعي والثقافي.

- التركيز على الفراغات المعمارية للضيافة من مجلس للرجال وأخر للنساء وصالة طعام وربما صالتين وغرف نوم للضيوف بالرغم من تناقص استخدامها خصوصاً في المدن بظهور بدائل أخرى كثيرة مثل صالات المناسبات والنوادي والمطاعم.

** **البعد الهندسي** [2]: ويقصد بهذا البعد ما يتعلق بأمور الهندسة والعمارة في مسألة السكن، وهذه نوردها في النقاط التالية:

---

[1]: سلوى محمد سعيد: الإسكان والمسكن والبيئة، جدة، 1986، ص53.

[2]: المرجع السابق، ص54.

– **التصميم المعماري:** وهو تحويل المتطلبات الوظيفية إلى أشكال وفراغات معمارية ذات علاقة تكاملية فيما بينها. هذه الفراغات إما أن تصمم حسب الوظيفة المطلوبة لكل فراغ أو أن تصمم وفق مؤثرات أخرى قد تكون شخصية أو اجتماعية ، والملاحظ لأعمال التصميم يجد أن المؤثرات الشخصية والاجتماعية طاغية في موضوع التصميم حتى نتج عن ذلك كثيراً من الزيادات في العناصر والتضخيم لمساحاتها مما أوجد عناصر لا تؤدي وظيفتها بكفاءة أو لا تؤدي أي وظيفة. كما أن الفصل التام داخل المسكن بين الرجال والنساء في مرحلة التصميم يترتب عليه تكاليف كثيرة في المواد المعمارية، كالأبواب والجدران وما يتبعهما وزيادة في المساحات بالرغم من أن هذا الفصل من الناحية الوظيفية محدود بزمن قصير جداً وهو تواجد ضيوف وكان من الممكن تحقيق الفصل في هذه الأوقات المحدودة عن طريق حلول إبداعية وابتكارات مدروسة اقل تكلفة وتضفي على المسكن مسحة جمالية هو بحاجة إليها. يضاف إلى ما سبق من استيراد أنماط جمالية من بيئات مختلفة ومناخ مغاير لمجرد التفرد ولفت الانتباه.

– **التصميم الهندسي:** وهو يشمل النظم الإنشائية والكهربائية والميكانيكية التي تكمّل التصميم المعماري وتجعل من المسكن بيئة مريحة لساكنيه، فالنظام الإنشائي السائد هو نظام الهيكل من قواعد وأعمدة وهذا النظام مكلف، يضاف إلى ذلك أن التصميم الإنشائي يبنى على دراسات علمية لتربة الموقع مما يجعل التصميم الإنشائي يقوم على فرضيات محافظة جداً الأمر الذي يؤدي إلى مبالغات في الاحتياطات المكلفّة جداً.

أما النظم الكهربائية فنرى كثيراً من المبالغات ذات التكلفة العالية، فالإسراف في الإنارة واضح جداً وبشكل جلي فنجد كثرة المصابيح في جميع أرجاء المسكن وبنفس قوة الإضاءة و في أماكن لا تحتاج إلا لنزر اليسير من الضوء وكأن الإضاءة الصناعية عنصر زخرفة معمارية. يضاف لذلك استخدام أنظمة كهربائية متطورة بالرغم من عدم الحاجة إليها .

يأتي بعد ذلك الأنظمة الميكانيكية وهذه الأنظمة تشمل التكييف بشقيه (التبريد والتدفئة) وكذلك الأنظمة الميكانيكية الأخرى كأنظمة التغذية بالماء والصرف الصحي وغيرها من الأنظمة التي تقع تحت هذا التصنيف، ففي هذا الجانب نجد المبالغات الكثيرة خصوصاً في موضوع التكييف وعدم الاستفادة من عناصر أخرى مساعدة من خلال التصميم والمواد لتقليل أحمال التكييف أو التدفئة اللازمة وبالتالي تقليل التكاليف.

– **التنفيذ:** وهو المرحلة الأخيرة في تشييد المسكن، وهذه المرحلة تبرز أهميتها في مجال ارتفاع التكلفة لسببين:

السبب الأول غياب مواصفات دقيقة ومدروسة، هذا ما يؤدي إلى المساهمة في إدخال مواد إنهاء المبنى ذات كلفة عالية لأن توفيرها يكون وليد لحظة الحاجة إليها مما يؤدي إلى الشراء الغير مدروس والاعتماد على المواد المتوفرة في هذه الفترة وعلى ضوء محددات السوق وبراعة التسويق ومجارات الموضة السائد من مواد قد تكون دخيلة أصلاً على تصميم المبنى، مثل استخدام القرميد والأسطح المائلة وتلك مجلوبة من بيئات أخرى، يضاف إلى ذلك التعديلات التي يتم إدخالها كالقبب وغيرها.

أما السبب الثاني فهو إهمال جانب الإشراف على التنفيذ بشكل علمي و منهجي صحيح، فيؤدي إلى ضعف الجودة وعدم منهجية التعديلات والتغييرات التي يتم إدخالها أثناء التنفيذ مما يجعلها تتم بأعلى تكلفة ممكنة.

*** **البعد الإجرائي**[1] : يقصد بالبعد الإجرائي المسائل المتعلقة بالنظم واللوائح المالية والإدارية التي تطبق على تصميم وبناء المسكن من قبل الجهات الرسمية، وفي هذا السياق نرى أن المسكن تأثر تأثيراً مباشراً بالجهات الممولة للبناء والمشرفة عليه منها المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة بالبناء وصناديق العقارات.

تشكل هذه الأبعاد وحدة مركبة متكاملة وأساسية في البناء والتشييد فيجب إذن الابتعاد عن مختلف الممارسات الخاطئة وتوظيف تلك الأبعاد بطرق عملية وعلمية وفنية .

4- وظائف المسكن:للمسكن أكثر من وظيفة هي سبب وجوده، وهذه الوظائف لابد له أن يحققها لقاطنيه بكل فعالية وكفاءة، وبأقل تكلفة ليكون مسكنا ملائما اجتماعيا واقتصاديا.

لقد اختلفت وجهات النظر وتعددت الآراء وتنوعت بؤر الاهتمام وتباينت المصالح حول دراسة موضوع المسكن بصورة عامة وتحديد وظائفه بصورة خاصة. وهناك العديد من الباحثين الذين لفت انتباههم لهذا الموضوع بالبحث والدراسة نذكر منهم: « Pierre George », « Jacqueline Palmed », « Elizabeth Wood », « Robert Leroux »

* قام « Robert Leroux » بدراسة حول إيكولوجية الإنسان، فتوصل في كتابه أن المسكن يستجيب إلى وظائف ثلاث هي:[2]

1- مكان يلعب دور وقاية الإنسان والأسرة من العواصف والأمطار والثلج وحر الشمس (وظيفة وقائية).

2- يؤدي دور أمني حيث أنه يحافظ على أمن وسلامة الأسرة من العدوان الخارجي.

3- يحافظ على الحياة الخاصة للأسرة وأشياؤها السرية، التي لا ترغب أن يطلع عليها.

* وتبين نتائج « Jacqueline Palmed » إثر الدراسة التي قامت بها حول شكل المسكن، أنه يؤدي أربع وظائف أساسية هي:[3]

1- وظيفة الحماية من كل ما هو خارج عن المسكن وفي الوقت نفسه يقوم بدور العازل بين الوسط الداخلي والخارجي بحيث يتيح للأسرة إمكانية الاهتمام بأمورها الخاصة وعدم الاكتراث بالغير والعكس صحيح، فلا يمكن لأحد أن يرانا ونحن في مساكننا إلا كما نرغب نحن، هكذا ترى جاكلين الوظيفة الأولى للمسكن.

2- وظائف متعددة الاختصاصات، ويقصد بها أنه يجب أن يتوفر المسكن على مجالات متنوعة تلبي كل الحاجات الاجتماعية للأسرة وتضمن تماسكها كأن يوفر المسكن مجالا خاصا بالأطفال، مجالا للحياة الخاصة بكل فرد وآخر لالتقاء أفراد الأسرة وتعزيز وحدتهم.

---

[1] : المرجع السابق، ص55.

[2] : عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة ، دار الهدى للطباعة والنشر، بدون سنة نشر ، ص36.

[3] : المرجع نفسه، ص37.

3- وظيفة الحفظ وهي تتدرج ضمن الوظيفة السابقة من حيث أن المسكن يوفر لكل فرد من أعضاء الأسرة الاستقلال في المجال الذي تشغله.

4- وظيفة اجتماعية تخص حالات استقبال الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران لتقوية العلاقات السكنية والحياة الاجتماعية كعلاقة الجيرة.

وتضيف "جاكلين" أن أي مسكن يسمح للأسرة بإدماج وسائل حياة عصرية كالآلات الكهرومنزلية وأجهزة الإعلام والاتصال وكل هذا يكون طبقا للتنظيم الحر الذي اختارته الأسرة لمجالات مسكنها.

* وفي دراسة أخرى قام بها « Pierre George » وضح لنا أن المسكن يقدم للأسرة وظيفة عضوية [1]، فيرى أن الأسرة تستمر وتنمو وتحتاج إلى وسط اجتماعي مغذى بالعلاقات الحميمية بين أعضائها، فيجب على المسكن أن يؤدي وظيفة الربط بين الأفراد كأنهم سلسلة واحدة لا يجب أن تفقد إحدى حلقاتها، هذا ما يؤدي إلى تقوية الصلة اليومية بينهم وديمومتها لتشكل يوما بعد يوم المرجع التاريخي للأسرة، ثم توطيد تلك الرابطة بين أفراد الأسرة والوسط الخارجي (الثقافي، البيئي، الإنساني) هذه العناصر تجتمع متحدة لتعطي للمسكن صورة أكثر جمالية وإنسانية، و على الدرب نفسه سارت « Elizabeth Wood » [2] لتؤكد أن المسكن الملائم والذي يوفر للعائلة كامل الاستقرار والرفاهية، هو ذلك الذي يسمح لها بصيانة حرمتها والمحافظة على كرامتها وعزة نفسها، ويساعد على تدعيم الاتصال الأسري، ويلبي كل الضروريات اليومية للأسرة، ولا يسمح بوجود أي نوع من العوائق التي تكبح السير الحسن لأعمالها، ونرى أنه يكون أفضل إذا توفر المسكن على مجالات إضافية تسمح بمواجهة المفاجآت أو تسمح بممارسات الهويات.

من خلال هذا التقديم لوجهات النظر حول وظائف المسكن يتضح أن كل من يهتم بهذا المجال يتفق على وظائف بارزة: كالحماية، المحافظة على كل ما هو خاص وسري، الخصوصية، تكوين علاقات أسرية واجتماعية وبيئية وتوطيدها، الجمالية في المجالات الفضاءات الداخلية والتوزيع المتوازن للتجهيزات الفيزيائية المنزلية والاستقرار والاستمرارية.

والمسكن بشكل عام مقسم إلى قسمين: القسم الأول يشمل المجالات المستخدمة دائما من طرف العائلة ومنها: المطبخ وقاعة الغسيل والحمام وقاعة الأكل والرواق والفناء والسلالم، أما القسم الثاني يتضمن غرف النوم وغرفة الاستقبال، وكثيرا ما تؤدي غرفة واحدة عدة وظائف منها الأكل والشرب والاستقبال ولعب الأطفال ومشاهدة برامج التلفزيون والنوم[3]، إلا أن هذه الوظائف المتعددة تقسم إلى فترتين وظائف صباحية وأخرى مسائية.
الوظائف الصباحية تتمثل في: الأكل، الشرب، الاستقبال، لعب الأطفال.
الوظائف المسائية تتمثل في: مشاهدة التلفاز والنوم.

---

[1] : Bouata farouk : L'habitat dans le tiers monde – le cas de l'Algérie, 1980, p.18

[2] : Elizabeth wood : cite en revue schssubsat sociologie de l'habitat social, (archives d'architecture, Bruxel, 1978, p.78

[3] : كمال قسوم: الإسكان الصحراوي في تقرت، دراسة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في الهندسة المعمارية،غير منشورة ، قسنطينة، سنة 1999، ص1.

5 – مشكلات استخدام المسكن: من المفروض أن تختار الأسرة مسكنا يكون منسجما مع طريقة حياتها وأسلوب تفكيرها، لكن كثيرا ما نجد مساكن تعبر عن عدم تجاوب المبنى مع حياة الأسرة خاصة حركة سير المرأة داخل مجالات المسكن وكذا حياة الأطفال الذين لا يجدون فضاءات كافية للدراسة واللعب، فيخلق عندهم خلل في النمو الطبيعي المتكامل.

و نظرا لضيق المسكن وغرفه وعدم اتساعها للوظائف الضرورية أصبحت الأسرة تواجه مشكلة في كيفية استخدام المسكن، ويتضح هذا عندما نجد أن مجالا معينا يستعمل لعدة وظائف مثلا:

– المطبخ: فهو يستعمل كمكان للدراسة، الاستحمام، غسل الملابس وغرفة تجمع أفراد الأسرة خاصة في الشتاء.

– غرفة الاستقبال (الصالة): تستعمل للأكل، الدراسة، التجمع، النوم.

– المستودع: يستعمل كمطبخ في المساكن التي لا تتوفر على مطبخ خاص.

ناهيك عن الناحية الجمالية التي تكون مفقودة تمام، إضافة إلى الرائحة الكريهة وانتشار الأوساخ والقاذورات والطين والفضاءات القاحلة بدور أي مساحات خضراء.

عموما هذه هي حقيقة الكثير من المساكن في بلادنا، والخطأ يتحمله المسؤولون عن وضع المشاريع والمخططات الذين لا يراعون حقيقة حجم الأسرة الجزائرية وتنوع حاجاتها وخصوصياتها، فهم فقط يضعون كما هائلا من المكعبات التي لا تليق أبدا للحياة الإنسانية. لذلك تضطر الأسر إلى إدخال تغييرات على المساكن التي يستعملونها من حيث تصليح كثير من العيوب التي تركها المقاول أو الشركة التي أشرفت على البناء، هنا تبدأ المشكلة بإحساس أفراد الأسرة أنهم لم يختاروا ما يحتاجون إليه ولا حتى أن يشاركوا برأيهم يطرح انشغالاتهم واحتياجاتهم وهذا الأمر غير مطروح خاصة المجتمعات المصنعة، فقبل بناء أي مسكن، يعلم السكان ويستشارون ويشاركون في عملية البناء حتى تنطبق عملية التخطيط والبناء على رغبات الأسر ومعتقداتهم.

فالمسكن باعتباره بيئة واسعة تتكون من المرافق والخدمات بأنواعها المختلفة، إلا أن سرعة التحضر والحياة المادية، وتعقد الحياة الحضرية تكاد تمحو الجانب الإنساني في السكن وتحوله إلى مجرد بناء مادي يضم الأسر ضمن أربعة جدران لا يكاد يحصل بين أفرادهم تفاعل، وحيث وصلت الأمور إلى أن يلتقي الجيران كل صباح ومساء دون إلقاء السلام والسؤال عن أحوال بعضهم البعض فحدث انهيار في العلاقات الإنسانية [1] ومرده هو أن المسكن تحول إلى فندق أو محطة يقطن فيها الفرد وقت الراحة غالبا، حتى الأكل والشرب وأخذ الحمام أصبح خارج المنزل، فالوقت الذي يقضيه الفرد داخل مسكنه قليل جدا لا يقارن بالوقت الذي يقضيه خارجه، وأصبح المسكن بذلك يخلو من ساكنيه معظم الوقت وبالتالي أصبح دون روح، تخلق فيه الحركة والتفاعل التي يصنعها لعب الأطفال وحركة المرأة الدءوبة وتجمع الأسرة في السهرات وحول موائد الطعام وهكذا.

الحديث عن مشكلات استخدام المسكن يؤدي بنا إلى ذكر أهم العوائق التي تحول دون التمتع بمسكن ملائم ونذكرها بما يلي:

---

[1] : عبد الرسول علي موسى: الإسكان ومفهوم التخطيط الإسكاني، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة سنة 1982، ص36.

أ- **الفقر:** أحد أهم الأسباب الرئيسية لعدم التمكن من امتلاك مسكن ملائم والتمتع أفضل بحقوق المسكن وبالتالي تعجز الأسرة على تطوير أوضاعها بسبب عدم القدرة على تحمل تكلفة السكن.

ب - الازدحام السكاني: لاشك في أن كبر حجم الأسرة يؤدي إلى انتشار ظاهرة الاكتظاظ السكاني، ليس فقط داخل المساكن ولكن يتعداه إلى المنطقة السكنية الواحدة، وقد ينتج عن هذا الاكتظاظ والازدحام ظروف سكن غير صحية، وحياة متدهورة للأفراد وانتشار الأمراض الجسمية، النفسية، الاجتماعية والأخلاقية.

6- شروط المسكن الملائم (الآدمي): حتى تتمكن الأسرة من توفير السلامة والصحة النفسية والجسمية لأفرادها يجب أن تحصل على مسكن يوفر كل التسهيلات والخدمات الضرورية والإمكانيات واللوازم المطلوبة والمرغوبة فيها، وفي هذا كله يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لضمان السلامة والأمن في المسكن وقد صنف محمد خيضر توفيق هذه الشروط إلى ثلاثة:[1]

أ- شروط توفير الحاجات النفسية وهي:

1- التهوية والإضاءة والتدفئة والتكييف لكل زاوية من زوايا المسكن.

2- تجنب حدوث الضوضاء داخل المسكن.

3- توفير مجالات كافية لممارسة الرياضة وللعب الأطفال.

ب- ضرورة حماية الأسرة من الأمراض المعدية مثل:

1- تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي.

2- التخلص من الفضلات بأنواعها بطريقة صحية (بجمعها ونقلها إلى أماكنها المخصصة بوسائل تمنع انتقال الجراثيم للأفراد).

3- مكافحة جميع أنواع الحشرات التي تساعد على انتشار الأمراض.

4- حفظ الأطعمة الصالحة والتخلص من المواد الغذائية التي انتهت مدة صلاحيتها.

5- إذا كان في البيت حيوانات (الكلاب، القطط...) يجب مراقبتها وإخضاعها لفحص بيطري بشكل مستمر لتفادي إصابتها بعدوى جرثومية.

6- تخصيص لكل فرد من الأسرة غرفة نوم لتجنب أولا الازدحام وثانيا انتشار الأمراض التنفسية والجلدية المعدية.

جـ - شروط الوقاية من الحوادث المنزلية:

1- إقامة المسكن على أراضي صلبة وثابتة (تجنب الأراضي ذات التربة المنزلقة).

2- تفادي استعمال مواد بناء مغشوشة، والاعتماد فقط على مواد صلبة ولها قوة احتمال لأطول مدة زمنية.

3- توفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق وحوادث الكهرباء والغاز.

4- إجراء كل الصيانات الضرورية للمرافق والتوصيلات الكهربائية والمجاري الصحية.

---

[1] : توفيق محمد خيضر: الشامل في الصحة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 1992، ص119.

في كتاب آخر لـ"محمد خيضر توفيق" يضع برنامجا عمليا لتلك الشروط من أجل صحة المسكن وسلامته وبالتالي صحة وسلامة الأسرة.[1]

1- توفير مياه صالحة للشرب، لها صفات طبيعية، موافقة للمواصفات القياسية لمياه الشرب أي أن يكون لا لون له ولا طعم ولا رائحة.

2- جمع وتصريف الفضلات السائلة والجافة والقمامة بطريقة صحية.

3- مكافحة الحشرات والقوارض وناقلات الأمراض.

4- مراقبة تلوث الهواء في المسكن، (خاصة البيوت التي بها مدخنين).

5- مراقبة السلامة العامة داخل المسكن لمنع الحوادث المختلفة والمفاجئة.

6- توفير الإضاءة الملائمة، التهوية والحرارة لمسكن طبيعي.

7- توفير ما يلزم من معدات طبية وتمريضية للتدخل في الحالات الاستعجالية.

لعل كل هذه الشروط تشكل وحدة متكاملة ونقطة تقاطع بين وظائف المسكن وشروطه واحتياجات الأسرة. فحتى نتمكن من الحصول على مسكن يلبي احتياجاتنا يجب أن يكون صحيا وسليما.

وقد عرّفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في سكن مناسب بأنه مؤلف من مجموعة من الاهتمامات المحددة، وتشكّل العناصر المكونة هذه في مجموعها، الضمانات الأساسية الممنوحة قانوناً لجميع الأشخاص بموجب القانون الدولي، وهي:

- تضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء القسري، أو المضايقة، أو غيرهما من التهديدات.
- إتاحة الخدمات والموارد والبنية التحتية بشكل مستدام.
- القدرة على تحمل كلفة السكن، وضرورة تأمين إعانات للسكن لغير القادرين.
- يجب أن يتوفر للقاطنين الحماية من أية أمور تهدد الصحة.
- أن يكون السكن سهل الوصول إليه، خاصة للشيوخ والأطفال والمرضى والمعاقين.
- وجود السكن في موقع مناسب من موقع العمل والمراكز الصحية والمدارس.
- أن يعبّر السكن عن هوية المكان المتواجد فيه.

خلاصة :

يمكن القول أنه رغم التغير الحاصل في الحيز السكني الذي فرض على الأسرة إلا أنها بقيت إلى حد بعيد متمسكة بقيمها وتقاليدها وسلوكها في المجتمع وطريقة حياتها.

فنقول أن المسكن لا يجب أن يؤدي وظيفة عضوية فحسب بل عليه أن يبرهن على دوره الاجتماعي في حياة الأسرة مشكلا بذلك عنصر ربط وهمزة وصل بين أعضائها كوحدة أساسية في استمرار وتماسك شبكة العلاقات الاجتماعية.

---

[1] : توفيق محمد خيضر: مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، سنة 2001، ص96.

إذن فالمسكن يعاني ضعفا في تأدية وظائفه على نحو كامل بحيث يستجيب فيه لحاجات الأسرة ويستوعب أعضائها والنموذج الأمثل هو الأخذ بمزايا المسكنين (التقليدي والحديث) وإنشاء مسكن يكون إطار فيزيائيا واجتماعيا مرضيا للأسرة ويضمن مقومات الحياة فيه ويناسب المحيط الاجتماعي والبيئي الذي يرتبط بالأسرة وسيظل هذا المسكن جزء من تاريخها الاجتماعي تتشكل فيه قيمها وشخصيتها ولغة تترجم نمط حياتها وأسلوب معيشتها وبعبر عن هويتها العمرانية وبيئتها الثقافية وتراثها الحضاري.

فالمسكن المثالي هو ذلك الذي يحافظ على كل أنواع العلاقات الاجتماعية والنظم الأخلاقية التي تقوي أواصر الحميمية الأسرية وتحارب مسببات الأمراض الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار بالجوانب التقنية الحديثة التي تلبي جزءا من الحاجات المتطورة للأسرة والتي يفرضها التطور التقني والتكنولوجي.

**** الهوامش و المراجع:***

1 – عبد المجيد سيد منصور : زكريا أحمد الشربيني ،الأسرة على مشارف القرن 21–الأدوار.المرض النفسي.المسؤوليات ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2000 .

2 – سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية

3– عبد الهادي الجوهري: أسس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة 1997

4 – محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية، بيروت

5– غريب سيد أحمد و آخرون : دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر،

6– محمد الجوهري، عليا، شكري: علم الاجتماع الريفي الحضري، القاهرة، سنة 1980

7– إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،سنة 1975

8– دنكن ميتشال، تر، إحسان محمد الحسن: معجم علم الاجتماع، دار الطليعة ، بيروت، ط2، سنة 1986

9– إبراهيم يوسف غاستون باشلار: جمالية المكان، تر: غالبا ماسا، دار المجد، بيروت، سنة 1987

10– سورة النور، الآية 27، من رواية حفص.

11– الدكتورة سلوى محمد سعيد: الإسكان، المسكن والبيئة، جدة 1986

12 – بلقاسم الديب: أثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني، دراسة ميدانية مقارنة بين مدينتي بسكرة وباتنة، رسالة دكتوراه دولة، غير منشورة ، جامعة قسنطينة سنة2001

13– أحمد يحي عبد الحميد: الأسرة والبيئة، مراجعة وتقديم: عبد الهادي الجوهري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1998

14– السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية سنة 1987

15– محمد عبد المنعم نور: الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1970

16– سلوى محمد سعيد: الإسكان والمسكن والبيئة، جدة، 1986

17– عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة ، دار الهدى للطباعة والنشر، بدون سنة نشر، ص.36

18– كمال قسوم: الإسكان الصحراوي في تقرت، دراسة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في الهندسة المعمارية، غير منشورة ، قسنطينة، سنة 1999

19– عبد الرسول علي موسى: الإسكان ومفهوم التخطيط الإسكاني، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة سنة 1982.

20– توفيق محمد خيضر: الشامل في الصحة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 1992

21– توفيق محمد خيضر: مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، سنة 2001

22– ابراهيم يوسف : إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، مطبعة أبو داود، سنة 1992 .

23- سورة النحل: الآية 80، عن رواية حفص.
24- أحمد صبور: المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، مج 3، مكتبة الحياة ، بيروت، سنة 1959
25- الشيخ أحمد رضا : معجم فن اللغة ، المجلد 2 ، مكتبة الحياة، بيروت، سنة 1959
26- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة
27-Paul henri chambard delawe : Des hommes et des villes, petite bibliothèque, Paris, 196 0
28- John rex : The sociology of a zone of transition in urban sociology, Oxford , 1968.
30- John rex and Robert Moore : Community and conflict, London, Oxford, University press.
31- Manuel castel les : La question urbaine, Paris, 1972.
32- Bouata farouk : L'habitat dans le tiers monde – le cas de l'Algérie, 1980, p.1831
33- *Elizabeth wood : cite en revue schssubsat sociologie de l'habitat social, (archives d'architecture, Bruxel, 1978.*